

ندوة حول «لائحة السلامة في العمليات الجراحية»

٥ الاف بينهم نسبة ٢٠٪ تعمل في مؤسستين في أن معا. وان النقص الموجود في العدد لا يسمح لهؤلاء بتأمين الرعاية اللازمة للمريض المفترض ان تكون اقله ل ٧ ساعات يوميا. هذه الصعوبات المتراكمة اصبحت مشكلة المجتمع التي لا يمكن حلها الا عن طريق دراسة يتولاها المسؤولون.

وتابع: لقد توصل معالي وزير الصحة العامة الدكتور محمد جواد خليفه مشكورا الى استصدار قرار لمجلس الوزراء لوضع الامور في اطارها الصحيح في ١٢ اذار الفائت.

ورغم ان مجلس الوزراء يمثل كل الجهات السياسية الفاعلة في البلد، وحيث انه كان من المفترض ان يسلك هذا القرار طريقه الى التنفيذ، فلغاية اليوم لم تطبق اي مؤسسة ضامنة هذا الاجراء باستثناء وزارة الصحة العامة وبشكل جزئي.

ونحن ننبه هنا من خطورة هذا التفاضي ومن انعكاسه على المواطنين والمستشفيات معا.

وقال: هناك دور كبير على النقابات الطبية والتمريضية ان تلعبه. فالى قسم السلامة اضيف قسم تقييم الاداء في المهن الطبية. وهناك حاجة الى دورات تثقيفية وورش عمل لتحسين هذا القسم في معايير الاعتماد.

الحاج

ثم اعطي الكلام لممثل وزير الصحة العامة الدكتور عماد الحاج فقال:

تجتمعون اليوم لاطلاق احد اهم الانجازات في جودة العمل الجراحي المعروف بـ «لائحة السلامة في العمليات الجراحية» والمعدة من قبل منظمة الصحة العالمية التي عودتنا دائما على تقديم افضل المعايير والنظم في اطار صحة الانسان وسلامته. تأتي هذه الندوة بمبادرة من نقابة المستشفيات الخاصة في لبنان التي كان لها دورا مهما في انجاح عملية الجودة في العناية الطبية من خلال برنامج تقييم وتصنيف المستشفيات في لبنان.



كلنا يعلم التوجه العلمي الحديث في تطبيق نظم الجودة في الرعاية الصحية من خلال تطبيق معايير واسس تعتبر مهمة لضمان انجاح اداء العمل الطبي او الجراحي، فاتباع هذه الخطوات في التطبيق يقلل من الاخطاء الشائعة ويوحد طريقة العمل بحيث تصبح النتيجة

بتاريخ ٢٩ نيسان الفائت، وبرعاية وزير الصحة العامة الدكتور محمد جواد خليفه نظمت نقابة المستشفيات في لبنان ندوة شارك فيها ممثلون عن المستشفيات كافة تحت عنوان «لائحة السلامة في العمليات الجراحية».

استهلها نقيب المستشفيات في لبنان المهندس سليمان هارون بكلمة اكد فيها على ان موضوع سلامة المريض او العاملين في المستشفى اصبحت عنوانا اساسيا حيث ان بعض النشاطات التي قامت بها نقابة المستشفيات كانت لتحفيز القطاع على وضع الخطط الصارمة في هذا الاتجاه، الى جانب المحاضرات التثقيفية التي القاها الخبراء والاساتذة في الجامعات.



وقال: الكل يعلم انه تم ادخال باب جديد على معايير الاعتماد لتأمين سلامة المريض بعدما كان هذا الامر مشتتا في عدة اقسام. ونحن اليوم نحاول وضع مؤشرات على المستوى الوطني باشراف وزارة الصحة العامة، منظمة الصحة العالمية وكلية الصحة في الجامعة الاميريكية في بيروت.

واضاف لا يخفى عليكم الصعوبات التي تمر بها المستشفيات فهناك خلل واضح في ما يطلب من المستشفيات وفي ما يمكن ان تقدمه المؤسسات الضامنة.

الا ان هناك معادلة ثابتة، واي معايير او اجراءات تريد ان تطبقها المستشفيات تترتب عنها كلفة. والكل متوافق في لبنان على ان التعريفات المعمول بها هي ادنى بكثير مما تقوم به المستشفيات من خدمات. القضية ليست مستشفيات او اصحاب مستشفيات ولكن اريد ان اطرحها من زاوية تأمين الخدمات بالمستوى المطلوب.

وهناك ايضا العاملون في الحقل الاستشفائي، فاجور هؤلاء ليست بالمستوى المطلوب ايضا لمنحهم الاستقرار والطمأنينة بما يسمح لهم بالقيام بواجباتهم على اكمل وجه.

وللاسف فان هذا الموضوع اسفر عن هجرة ونقص في الطاقم التمريضي وارتد سلبا على مستوى التقديمات. الا اننا نعلم جيدا ان الذين يعملون اليوم يقومون بتقديم اكثر ما يمكن تقديمه.

وقال: نحن بحاجة الى ١٢ الف ممرض وممرضة بينما المتوفر هو

ناجحة ويسهل تقييمها ومراجعتها لتحسين ادائها في المستقبل. ان اعتماد احدث الطرق في تفادي وقوع الاخطاء قبل حدوثها او ما يعرف بإدارة المخاطر هو من أنجح الوسائل في استباق وقوع الخطأ خاصة عندما يتعلق هذا الخطأ بحياة الانسان وسلامته.



لقد حرصت وزارة الصحة في لبنان على تثبيت نظام الاعتماد والجودة للمستشفيات ايمانا منها بأنه اساسي في تحسين نوعية الخدمات الطبية. الكل يعلم المراحل الصعبة التي راقت هذا العمل وما زالت ترافقه حتى اصبح اليوم جزءا مهما في نظامنا الصحي وذلك بمؤازرة ومساعدة المؤسسات العالمية والوطنية وخاصة نقابة المستشفيات التي تبنت هذا المشروع بقناعة تامة بان للجودة والنوعية اسس ونظم يجب اتباعها لتحسين الاداء الطبي لما فيه من خير على صحة المواطن والوطن. وبالرغم من الامكانيات المحدودة استطعنا بالتعاون بين مختلف القطاعات الخاصة والعامه ان نوجد نظاما ننتخر في اعتماده ونعمل على تطويره بشكل مستمر آخذين بعين الاعتبار التغيرات والملاحظات من جميع الافرقاء في هذا المجال. وختم: ايها الحضور الكريم ان ما يطلق اليوم في هذه الندوة هو اساسي في مسيرة التغيير نحو الافضل في نشر ثقافة الجودة وخدمة

المريض وسلامته التي كنا وما زلنا حريصين على رعايتها في هذا الوطن شاكرين منظمة الصحة العالمية رعايتها ودورها في المساعدة على الانفتاح والتطور كما اتوجه بالشكر لنقابة المستشفيات الخاصة على تبنيها لهذه اللائحة متمنين للجميع التوفيق في مسيرة النهضة الصحية.

حمدني

بعدها شرح رئيس لجنة الشؤون التمريضية في نقابة المستشفيات السيد محمد علي حمدني الجوانب العشرة لسلامة المريض في المستشفى، وهي التي تعمل عليها منظمة الصحة العالمية مشددا على اهمية السلوكيات المؤدية الى تحقيق هذه السلامة.



كما تناول الخطوات التي نفذتها حتى تاريخه نقابة المستشفيات في سبيل تحقيق اعلى مستوى لسلامة المرضى في المستشفيات اللبنانية. وتلاه الدكتور هيثم قعفراني من «هارفرد سكول» للصحة العامة متطرقا الى لائحة السلامة اثناء العمليات الجراحية. وقبل المناقشة تم عرض فيلم وثائقي حول هذا الموضوع.

المسكنات الخالية من الأسبرين تقلل الإصابة بسرطان الرئة

توصل فريق طبي أميركي إلى أن استخدام المسكنات المضادة للالتهاب التي لا تحتوي على الأسبرين لفترة طويلة تقلل بشكل طفيف على ما يبدو من خطر إصابة الإنسان بسرطان الرئة وجاء في بحث أنجزه فريق من كلية الصحة العامة بهارفارد في بوسطن ونشر في الدورية الدولية لسرطان أن الاستخدام المنتظم للأسبرين أو المسكنات المضادة للالتهاب التي لا تحتوي على سترويد، يقلل من خطر الإصابة بسرطان القولون وربما يحد من خطر الإصابة بسرطانات معوية إضافية

وقد فحص الباحثون ما إذا كان استخدام الأسبرين أو أنواع محددة أخرى من المسكنات المضادة للالتهاب التي لا تحتوي على سترويد له تأثير على خطر الإصابة بسرطان الرئة. وركزت التحليلات على ٤٢٣٦ مريضا بسرطان الرئة وعشرة آلاف شخص أصحاء كمجموعة تحكم وقبل تشخيص المرض بفترة تتراوح

بين ١٢ و ٢٤ شهرا وصف الأسبرين لنحو ١,٢٢٪ من مرضى سرطان الرئة و ٢,١٧٪ من مجموعة التحكم ثم وصفت المسكنات المضادة للالتهاب التي لا تحتوي على سترويد لـ ٢١,٦٪ و ٢١,٥٪ من المرضى ومجموعة التحكم بالترتيب لمدة ١٢ شهرا تقريبا قبل تشخيص أول إصابة بسرطان الرئة.

وقد ارتبط استخدام المسكنات المضادة للالتهاب التي لا تحتوي على سترويد بانخفاض نسبته ٢٤٪ في الخطر النسبي للإصابة بسرطان الرئة وكانت العلاقة العكسية بين المسكنات المضادة للالتهاب التي لا تحتوي على سترويد وسرطان الرئة أوضح لدى الرجال منها لدى النساء وكانت واضحة أيضا أكثر بالنسبة للمدخنين.

ولم يكن هناك تأثير وقائي على ما يبدو للأسبرين بشأن خطر الإصابة بسرطان الرئة حتى مع استخدامه لفترات طويلة أو بجرعات عالية. وتم اقتراح آليات عديدة لتفسير التأثير الكيماوي الوقائي للمسكنات المضادة للالتهاب التي لا تحتوي على سترويد بما في ذلك تعزيز الجهاز المناعي وتقليص الالتهاب.